القدس عاصمة فلسطين

ترجمات صحافة الاحتلال الإسرائيلي ، الخميس، 3 شباط / فبراير 2022

في التقرير:

- **في آخر يوم له في المنصب: المستشار القانوني ماندلبليت يصادق على مخطط بؤرة أفيتار، ولبيد يحذر: المصادقة على البؤرة ستخرب العلاقات مع الولايات المتحدة**
- **غانتس: "تعمل على تعزيز التعاون العملي مع الولايات المتحدة ضد إيران"**
- **غانتس: "سنواصل تطوير الخيار العسكري ضد إيران" ويعلن أنه عرض تقديم مساعدات للبنان**
- **أردان: "مصلحة السجون تراخت مع المخربين"**
- **"الشاباك منع تشديد ظروف اعتقال الأسرى الأمنيين"**
- **جهاز الأمن العام استخدم أداة مراقبة الشبكات الخلوية لكي يبعث رسائل تهديد للعرب**
- **بعد نشر تقرير منظمة العفو الدولية: ليبرمان يعمل لحرمان فرعها في إسرائيل من المزايا الضريبية**

في آخر يوم له في المنصب: المستشار القانوني ماندلبليت يصادق على مخطط بؤرة أفيتار، ولبيد يحذر: المصادقة على البؤرة ستخرب العلاقات مع الولايات المتحدة

القدس عاصمة فلسطين

"يسرائيل هيوم"/"هآرتس"

بعد العمل الشاق الذي قام به رئيس الوزراء ووزير الأمن ووزيرة الداخلية، وافق المستشار القانوني للحكومة، المنتهية ولايته، أبيحاي ماندلبليت، في آخر يوم له في المنصب، على مخطط بؤرة أفيتار، بما في ذلك أمر التخطيط الخاص. وستكون الخطوة التالية لإنشاء المدرسة الدينية في البؤرة، هي إعلان الأراضي التي أقيمت عليها كأراضي دولة، وهي خطوة مطلوبة من وزير الأمن. وفي حال تم هذا الإعلان، سيأمر وزير الأمن بإصدار أمر تخطيط خاص.

ويعتبر قرار ماندلبليت خطوة هامة على طريق عودة المستوطنين إلى أفيتار وإقامة مدرسة دينية هناك، كما تم الاتفاق وقت إخلاء البؤرة في الصيف الماضي.

وصادق المدعي العام أيضا على أمر التخطيط الخاص. وبعد الإعلان عن المكان كأراضي دولة، سيتم منح 45 يوما للاستئناف، وإذا لم يكن هناك شيء غير عادي – فسيتم إصدار أمر التخطيط بعد ذلك مباشرة.

ورحبت وزيرة الداخلية أييلت شكيد بالقرار، وقالت: "هذه خطوة مهمة لأفيتار وللاستيطان كله". وقال رئيس مجلس السامرة الإقليمي، يوسي دغان: "هذا قرار صحيح وعادل. يجب احترام الاتفاقات. لقد تقدمنا بخطوة قانونية مهمة أخرى على طريق العدالة وإقامة مستوطنة دائمة في أفيتار. يجب الآن على الحكومة الإسرائيلية تنفيذ جانبها في الاتفاق، وشعب

القدس عاصمة فلسطين

إسرائيل كله يتوقع منها الإعلان عن المكان كأرض دولة، والاعتراف القانوني بالمستوطنة وإعادة العائلات إليها.

في المقابل تكتب صحيفة "هآرتس" أن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية يئير لبيد، حذر من دفع مخطط الاعتراف بالبؤرة، وقال إن من شأن ذلك أن يضر بالعلاقات مع الإدارة الأمريكية ويثير ردود فعل قاسية من المجتمع الدولي. وفي رسالة شديدة اللهجة وجهها لبيد إلى رئيس الوزراء نفتالي بينت، حذر من تبعات هذه الخطوة التي يعارضها، بل والمح إلى أن تنفيذها سيقوض استقرار التحالف.

يذكر أن لبيد لم يكن شريكًا في المناقشات حول هذا الموضوع، التي أجراها في الأسابيع الأخيرة وزير الأمن بيني غانتس، ووزيرة الداخلية أييلت شكيد. وجاء في رسالته أن الاثنين لم يتشاورا معه بشأن المعاني السياسية لتنفيذ مخطط إقامة المستوطنة هناك. وكتب لبيد في رسالته: "أي خطوة لتنفيذ المخطط المذكور، والتي من المعروف أنه لم يتم اتخاذها بالتشاور معي وموافقتي، بما في ذلك إعلان المكان كأراضي دولة، أو إصدار أمر تخطيط خاص، يمكن أن تكون لها عواقب سياسية وخيمة وأن تسبب ضررا للعلاقات الخارجية، خاصة مع الولايات المتحدة، وقد سبق توضيح ذلك بالفعل من قبل الإدارة الأمريكية على مستويات عالية.

وأضاف لبيد في رسالته أن "مثل هذه الإجراءات ستبعث برسالة إلى المجتمع الدولي مفادها أن الحكومة الإسرائيلية لا تعتزم العمل فقط لدفع المخطط التفصيلي، ولكن أيضا

لتسريع الإجراءات بشكل استثنائي، وهو ما سيؤدي، كما أعتقد، إلى رد دولي لا يتفق مع المصلحة الإسرائيلية".

وقال لبيد: "في رأيي أن هذا سيسبب ضررا حقيقيا وسيتم استغلاله ضمن الحملة القانونية – السياسية المكثفة في المحافل الدولية، لدعم حملة نزع شرعية إسرائيل، وبطريقة تجعل من الصعب علينا تجنيد أصدقاء لدعمنا في مواجهة هذه الحملة. كل هذا دون التطرق إلى مخاطر التصعيد وتقويض الاستقرار في الميدان، التي ينطوي عليها تنفيذ المخطط، كما سبق أن صرح بذلك مسئولون أمنيون أمام المحكمة العليا".

يذكر أنه تم إخلاء سكان البؤرة الاستيطانية، التي أقيمت بشكل غير قانوني، العام الماضي، وفقاً لاتفاق توصلوا إليه مع بينت وغانتس. وبحسب الاتفاق، ستبقى المنازل في البؤرة الاستيطانية في مكانها وستفحص الحكومة وضع الأرض التي أقيمت عليها. وإذا تبين أن وضعها يسمح بالاستيطان في الموقع، فسيكون بمقدور المستوطنين العودة إلى إليها "في أسرع وقت ممكن".

غانتس: "تعمل على تعزيز التعاون العملي مع الولايات المتحدة ضد إيران"

"يسرائيل هيوم"

وصل وزير الأمن، بيني غانتس، إلى البحرين، أمس الأربعاء، في أول زيارة رسمية وتاريخية يقوم بها وزير أمن إسرائيلي إلى الدولة الخليجية. وخلال الزيارة، سيلتقي غانتس بملك البحرين، وسيوقع مع وزير الدفاع المحلي اتفاقية أمنية رسمية بين البلدين.

القدس عاصمة فلسطين

بالإضافة إلى ذلك، سمح بالنشر أن غانتس كشف في خطاب مسجل، تم بثه في مؤتمر معهد دراسات الأمن القومي – INSS، أمس، أن إسرائيل والولايات المتحدة "تعملان على تعزيز التعاون العملي في مواجهة احتمال حدوث اختراق نووي إيراني". وتأتي تصريحاته على خلفية محادثات فيينا بين الجمهورية الإسلامية والقوى العظمى بشأن برنامجها النووي.

وأقلع غانتس إلى البحرين، التي تقيم إسرائيل علاقات دبلوماسية معها منذ توقيع "اتفاقيات إبراهيم" في سبتمبر 2020، من قاعدة تل نوف الجوية على متن طائرة "رام" التابعة لسلاح الجو، والتي تستخدم بشكل روتيني كطائرة للتزود بالوقود وتم تحويلها إلى طائرة ركاب لغرض تنفيذ هذه الرحلة. وحلقت طائرة سلاح الجو الإسرائيلي بشكل علني في سماء المملكة العربية السعودية، والتي من المعروف أنه لا توجد علاقات رسمية معها حتى الآن. وفي إسرائيل، يأملون حدوث دفء في العلاقات مع السعوديين أيضا، لكن هذا يتوقف على مصالح السعودية ورغبة الملك.

يشار إلى أن زيارة غانتس للبحرين هي أول زيارة علنية يقوم بها وزير الأمن إلى الخليج، على الرغم من أنه من المرجح أن هذه ليست المرة الأولى التي يزور فيها وزير أمن إسرائيلي البحرين أو أي دولة أخرى من المنطقة. ومن المنتظر أن يزور الوفد الإسرائيلي اليوم إحدى القواعد الأمريكية الرئيسية في الشرق الأوسط والتي تقع في البحرين.

وكما سبق ذكره، سيوقع وزير الأمن مذكرة تفاهم مع البحرين، وهي وثيقة مبادئ قانونية تستغل كأداة لتحفيز التعاون الأمني بين وزارة الأمن الإسرائيلية والهيئات الموازية في الدول الأجنبية. وهذه هي أول اتفاقية أمنية يتم توقيعها مع إحدى دول الخليج. وسيسمح توقيع مذكرة التفاهم للبلدين بالتوقيع لأول مرة على اتفاقيات للمشتريات الأمنية من الصناعات الإسرائيلية بموجب اتفاقيات G2G – أي حكومة مقابل حكومة.

ورغم أنه لا أحد يقول ذلك رسميا، إلا أنه من الواضح أن العامل الأساسي الذي يربط البلدين هي إيران، التي تقوم، بالإضافة إلى تطلعها لنواة عسكرية، بنشر الرعب في المنطقة وتتحدى البحرين أيضا، من خلال دعمها للحوثيين والميليشيات في العراق.

في الوقت الحالي، لم تطلب البحرين حتى الآن شراء منظومة أمنية محددة من إسرائيل، لكن المؤسسة الأمنية واثقة من أن الطلب سيأتي.

غانتس: "سنواصل تطوير الخيار العسكري ضد إيران" ويعلن أنه عرض تقديم مساعدات للبنان

حول الخطاب المسجل لغانتس والذي تم بثه خلال مؤتمر معهد دراسات الأمن القومي، أمس الأربعاء، تكتب "هآرتس" أن غانتس وصف إيران بأنها "أول وأكبر تحدي استراتيجي لنا"، وقال إن إسرائيل تعتزم "مواصلة العلاقات الوثيقة على المستوى السياسي مع شركائنا، ومواصلة تطوير خيارنا وقدراتنا العسكرية". وأضاف أن إسرائيل تواصل العمل ضد التموضع الإيراني في سوريا ولبنان ودول أخرى. وعلى خلفية المفاوضات بشأن الاتفاق

القدس عاصمة فلسطين

النووي، أعرب غانتس عن ثقته في أن الولايات المتحدة ستعمل على وقف برنامج إيران النووي.

وعبر غانتس عن قلقه من الوضع في لبنان الذي وصفه بـ "جزيرة عدم الاستقرار". وقال إنه عرض نقل مساعدات إلى لبنان، أربع مرات في العام الماضي، كان آخرها في الأسبوع الماضي. وعلى حد قوله، تريد إسرائيل أيضا مساعدة الجيش اللبناني الذي يعاني من نقص في المعدات واستقالة آلاف الجنود من صفوفه في الوقت الذي تتعزز فيه قوة حزب الله. في الوقت نفسه، أوضح غانتس أن لبنان سيتحمل المسؤولية عن أي تهديد لإسرائيل من أراضيه.

ونفى دبلوماسي كبير تصريحات غانتس، وقال إن "إسرائيل لم تعمل لمساعدة الجيش اللبناني، وإنما عرضت نقل مساعدات إنسانية إلى اللبنانيين بوساطة الأمم المتحدة في أعقاب الانفجار في ميناء بيروت".

"تعمل على توثيق العلاقات مع السلطة الفلسطينية"

فيما يتعلق بالعلاقات مع الفلسطينيين، قال غانتس إن إسرائيل تعمل على تعزيز التنسيق مع السلطة الفلسطينية، وبالتالي إضعاف حماس أيضا. وأضاف: "في غزة لدينا سياسة المحافظة على الأمن وفي المقابل التسامح المدني، الذي يساعد المواطنين في الجانب الإنساني ويولد، أيض ثمن الخسارة".

القدس عاصمة فلسطين

وأضاف أن الحكومة الحالية حسنت العلاقات مع مصر، الأمر الذي "يتيح لنا اليوم مراقبة أفضل لما يحدث في قطاع غزة"، ومع الأردن. هذا بالإضافة إلى تطوير التعاون الناشئ عن الاتفاقات الإبراهيمية.

أردان: "مصلحة السجون تراخت مع المخربين"

"يسرائيل هيوم"

وصل جلعاد أردان، سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة، ووزير الأمن الداخلي الأسبق، أمس الأربعاء، للإدلاء بشهادته أمام لجنة التحقيق الحكومية في حادثة هروب الأسرى الأمنيين من سجن جلبوع. وكشف أردان أن "تراخي مصلحة السجون مع المخربين كان أحد أسباب عدم تمديد خدمة مفوضة مصلحة السجون الإسرائيلية، عوفرا كلينجر، لمدة عام آخر".

وأضاف السفير: "عندما عينت ضباطاً كبارا، على سبيل المثال، كاثي بيري، لقيادة المنطقة الجنوبية، كان ذلك بعد إجراء محادثات كثيرة جدا حول كيفية رؤيتها للتعامل في السجون الأمنية. أدركت أن هناك حاجة إلى علاج جذري". وكشف أيضا أنه "قبل الانتخابات 2020، عندما جرى الحديث عن تعييني سفيرا، هدد وزراء الحكومة بعدم التصويت لمن سأرشحه لمنصب المفوض العام للشركة أو مفوض مصلحة السجون، لأنهم رأوا في أنفسهم مرشحين لاستبدالي في المنصب. كان ذلك قبل الانتخابات بشهرين، وكان من الواضح أنني لن أستمر في منصبي، ونتيجة لذلك بدأ حوار بيني وبين رئيس الوزراء بخصوص تعييني كسفير".

القدس عاصمة فلسطين

"الشاباك منع تشديد ظروف اعتقال الأسرى الأمنيين"

وتكتب صحيفة "هآرتس" أن أردان قال أمام اللجنة، إن جهاز الأمن العام (الشاباك) ورئيسه في ذلك الوقت، نداف أرجمان، منعوه من تشديد ظروف اعتقال الأسرى الأمنيين في السجون، عندما كان وزيرا للأمن الداخلي. وقال أردان إنه عندما طالب مصلحة السجون بتشديد ظروف اعتقال الأسرى، "فضلت المصلحة الحفاظ على الوضع الراهن".

وبحسب أردان، منع جهاز الأمن العام، من بين أمور أخرى، إجراء نقاش في مجلس الوزراء السياسي والأمني حول نتائج تقرير اللجنة التي شكلها لتشديد ظروف اعتقال الأسرى الأمنيين. وقال للجنة التحقيق في حادثة هروب الأسرى الأمنيين من سجن جلبوع: "طلبت بشتى الطرق رفع التقرير إلى مجلس الوزراء، لكن كانت هناك عناصر – وزارة القضاء وجهاز الأمن العام – عملت على إحباط هذا التقرير بشكل مستهدف. لقد وضعوا سيناريوهات مرعبة حول ما يمكن أن يحدث بدون قبضة استخباراتية حقيقية على الأرض".

في تعقيبه على أقوال أردان، قال عضو اللجنة إريك (هاريس) باربينج، المسؤول السابق في جهاز الأمن العام، إن موقف الشاباك – كما عرض على اللجنة في جلسة استماع سرية – هو تشديد ظروف اعتقال الأسرى ولكن بطريقة لا يتردد صداها في الرأي العام الإسرائيلي، والقيام بالخطوات بشكل تدريجي وليس في دفعة واحدة لان ذلك سيؤدي إلى تصعيد في السجون". وقال لأردان: "كلانا كنا في حالة عدم القيام بأشياء ستتراجع عنها إسرائيل لاحقاً، تحت ضغط دولي، وتخرج منها في وضع سيئ، كما حدث في مسألة

القدس عاصمة فلسطين

"البوابات الإلكترونية" (في الحرم القدسي). ومضى يقول إن "أي تغيير طفيف في الظروف المعيشية في السجن، وبالتأكيد للأسرى الأمنيين الذين يتمتعون بالاستقلالية، يعتبر دراماتيكياً بالنسبة لهم".

وقال أردان إن أرجمان منع تشغيل نظام لتشويش الهواتف المحمولة لدى الأسرى الأمنيين في السجون. وقال: "في الصباح كنت أجري مناقشة حول الاستعداد لإضراب المخربين وكيفية احتوائه بعد قيامنا بتفعيل نظام التشويش. وفي مساء اليوم نفسه، دعيت إلى مناقشة مع رئيس الوزراء ووجدت رئيس جهاز الأمن العام، الذي اقترح فجأة ألا نقوم بتفعيل نظام التشويش قبل تركيب هواتف عمومية، علما أن الشاباك هو الذي عارض طوال السنوات الماضية، تركيب هواتف عمومية في السجون. لقد جاهدت طوال عامين لتثبيت أنظمة التشويش". وقال عضو اللجنة باربينج لأردان ردا على ذلك "من الجيد أنه في الديمقراطية وعلى المستوى السياسي هناك أيضا موقف يختلف عن موقفك".

وأضاف أردان أنه خلال الإضراب عن الطعام الذي شارك فيه نحو 1100 سجين أمني في عام 2017، "رأيت كيف كانت مصلحة السجون واثقة من أنه في غضون لحظة سيطلب منهم شخص من الأجهزة الأمنية الأخرى الاستسلام للإضراب ومنحهم ما يريدون، ولم أفهم لماذا. حتى اليوم لم أفهم أين تبدأ صلاحية ومسؤولية جهاز الأمن العام تجاه المخربين المحتجزين لدى مصلحة السجون. أعلم أنه عندما يقول جهاز الأمن العام شيئاً

لمصلحة السجون، مثل "أريد هذا الإرهابي في الغرفة مع العميل"، أو "وضع غونين سيغف في هذه الغرفة"، فإن مصلحة السجون تقف صامتة."

وأضاف أن مصلحة السجون تشعر وكأنها "طفل اللكمات لرؤساء المنظمات الأخرى" لأنهم "يقولون لأنفسهم – "لماذا يجب أن نواجه الإرهابيين في السجن إذا استخدموا في النهاية رفاقهم للتهديد من الخارج، أو أيد الشاباك نقاشا لدى رئيس الوزراء للاستسلام لهم، فلماذا نحن كسجانين نخاطر بحياتنا الآن ولماذا نتشاجر معهم على أواني الطهي".

وسئل أردان خلال شهادته عن قضية القوادين في السجون التي حدثت في 2017–2015، عندما قام ضابط من مخابرات مصلحة السجون الإسرائيلية بوضع سجانات في الجناح الأمني في سجن جلبوع بناء على طلب أحد الأسرى، الذي اعتدى عليهن جنسياً. وسئل عن سبب عدم طرده للضابط، فقال: "كان لدي عدم ثقة تامة بمصلحة السجون في كل ما يتعلق بمعاملة الإرهابيين، وأردت منهم التحقق حتى إذا كان رئيس قسم المخابرات أو المفوض على علم بذلك. إذا كان هناك سبب يجعل الإرهابيون هادئين، فإن تركهم يستمتعون بالنظر إلى الجندية X، هو أمر فظيع."

جهاز الأمن العام استخدم أداة مراقبة الشبكات الخلوية لكي يبعث رسائل تهديد للعرب

"هآرتس"

اعترف جهاز الأمن العام بأنه استخدم أداة لمراقبة الشبكات الخلوية لغرض إرسال رسائل تهديد إلى الفلسطينيين والمواطنين العرب في إسرائيل، خلال عملية حارس الأسوار، في

القدس عاصمة فلسطين

العام الماضي. واعترف جهاز الأمن العام بأنه تمت صياغة الرسائل بشكل غير لائق وتم إرسالها أيضا إلى الذين لم يشتبه في ارتكابهم أي جريمة، لكنه قال إنه لا يوجد في رأيه أي عائق أمام اتخاذ خطوات مماثلة.

وكان آلاف الفلسطينيين من القدس الشرقية والمواطنين العرب في إسرائيل قد تلقوا، خلال العملية العسكرية في غزة، رسائل نصية تقول: "تم تشخيصك كمن شاركت في أعمال عنف في المسجد الأقصى. سنصفي الحساب معك". وتم توقيع الرسائل باسم "المخابرات الإسرائيلية" أي جهاز الأمن العام. وقال الكثير من الذين تلقوا الرسائل النصية إنهم لم يشاركوا في أي نشاط عنيف، وفي الواقع لم يكونوا في ذلك الوقت في منطقة القدس أو الحرم.

في اليوم التالي لإرسال الرسائل النصية، طلبت جمعية حقوق المواطن ومركز عدالة من المستشار القانوني أفيحاي ماندلبليت توضيحا. وكتب محاميا المنظمتين، غدير نقولا من عجالة، وغيل غان – مور، من جمعية حقو المواطن، إلى المستشار القانوني: "إن إرسال رسائل نصية إلى المشاركين في الصلاة لإبلاغهم بأنهم تحت المراقبة وأن هناك من يراقبهم أو يهددهم أو يردعهم هو عمل غير قانوني، بشكل واضح، وهو انتهاك صارخ لصلاحيات جهاز الأمن العام".

وأمس الأول (الثلاثاء)، بعد ثمانية أشهر تقريبا، تسلمت الجمعيتان ردا على رسائلها. وقالت المحامية نيطاع كنيغشتاين من قسم الاستشارات والتشريع في وزارة القضاء، نيابة

القدس عاصمة فلسطين

عن جهاز الأمن العام، إن "الغرض الأساسي من الإجراء المذكور هو نقل رسالة كبح بحتة، من أجل إحباط ومنع النشاط غير القانوني الذي يهدف إلى الإضرار بأمن الدولة". وحسب أقوالها، فقد "وقع خطأ في طريقة تنفيذ الإجراء من قبل الجهاز، ونتيجة لذلك تم إرسال رسائل نصية أيضا إلى جهات لم تتوفر ضدهم بنية الأدلة الواقعية المطلوبة لأداء هذا النوع من الإجراءات. إضافة إلى ذلك، فإن الطريقة التي تمت بها صياغة الرسائل كانت غير مناسبة ولم تمر بالرقابة اللازمة لهذا الغرض." وأضافت كنيغشتاين: "هذا خلل لا ينبغي الاستخفاف به وتداعياته، ونحن نتأسف لذلك".

وجاء من جمعية حقوق المواطن ومركز عدالة أنه "حتى لو اعترف جهاز الأمن العام بحدوث خطأ في صياغة ونطاق الرسائل المرسلة، فإن ممارسة إرسال رسائل التخويف إلى الهواتف المحمولة للمواطنين والسكان أمر غير قانوني وخاطئ بشكل أساسي. إرسال مثل هذه الرسائل له تأثير رادع على الإجراءات القانونية والشرعية مثل المشاركة في مظاهرة أو حدث ديني."

بعد نشر تقرير منظمة العفو الدولية: ليبرمان يعمل لحرمان فرعها في إسرائيل من المزايا الضريبية

"يسرائيل هيوم"

القدس عاصمة فلسطين

بدأ وزير المالية أفيغدور ليبرمان، أمس، خطوة تهدف إلى إلغاء الإعفاء الضريبي للفرع الإسرائيلي لمنظمة العفو الدولية. وبعث ليبرمان، الليلة الماضية، مسودة لوائح قانون المقاطعة إلى وزير القضاء لفحص إمكانية تطبيقها على فرع منظمة العفو في إسرائيل.

وجاء من مكتب وزير المالية أنه "ينظر بخطورة إلى أي محاولة للإضرار بدولة إسرائيل من خلال فرض المقاطعة عليها". وينوي وزير المالية أن يأمر بفحص نشاطات منظمة العفو، وفقاً للآليات المقترحة في اللوائح، من أجل فرض القيود عليها، كما ينص عليه القانون.

يأتي ذلك في أعقاب قيام منظمة العفو الدولية بنشر تقرير خاص، يتألف من 211 صفحة، يوم أمس، ويعرف فيه إسرائيل بأنها دولة فصل عنصري، ترتكب جرائم حرب، ويدعي أنه ليس لها الحق في الوجود كدولة في شكلها الحالي.

وبعد نشر التقرير، أرسل المستشار القانوني لمنظمة حقوق الإنسان اليمينية "بيتسيلمو" (على صورته)، المحامي مايكل ليتفاك، رسالة خاصة إلى وزير المالية يطالب فيها بإلغاء المزايا الضريبية الممنوحة للفرع الإسرائيلي لمنظمة العفو الدولية على الفور. وأشار ليتفاك إلى أن منظمة العفو الدولية دعت في الماضي إلى مقاطعة إسرائيل عدة مرات، بل ودعت إلى حظر توريد الأسلحة إلى البلاد.

وقال شاي جليك، المدير التنفيذي لمنظمة "بيتسيلمو": "لقد تغلب المواطنون الإسرائيليون على الكراهية. الدولة لن تقدم الخد الآخر بعد الآن. أشكر وزير المالية الذي استجاب

القدس عاصمة فلسطين

لطلباتي العديدة وأمر باتخاذ إجراءات لإلغاء تمويل منظمة العفو ولتعزيز لوائح قانون المقاطعة. سنستمر في قيادة النضال ضد تنظيمات المقاطعة والكراهية. "حرية التعبير – نعم، حرية تمويل الكراهية ومعاداة السامية – لا على الإطلاق".